

تقدير موقف

عملية "ردع العدوان" في حلب: الدوافع ومستقبل
المواجهات
(مواقف متباينة)
كرم سعيد



تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

2 كانون الأول 2024

مداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعيين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهود الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإلكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم



تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقْتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبى بالضرورة، الراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الإلكتروني www.rewaqbaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الإلكتروني: info@rewaqbaghdad.org

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العاقة

صفحة الإنستغرام: RewaqBaghdad

قناة اليوتيوب: Rewaq Baghdad



عملية "ردع العدوان" في حلب: الدوافع
ومستقبل المواجهات
(مواقف متباينة)



كـرم سعيد

باحث من مصر، مختص في الشؤون الإقليمية

تمكنت عملية "ردع العدوان" المباغثة التي أطلقتها هيئة تحرير الشام والفصائل الموالية لتركيا في 27 تشرين الثاني 2024 ضد القوات الحكومية السورية من السيطرة على مناطق وسط حل، وأخرى في ريف إدلب شمال غرب البلاد، في هجوم هو الأول من نوعه منذ 5 سنوات. وأعلنت المعارضة خلال اليوميين الماضيين من السيطرة على مدينة سراقب الاستراتيجية بالإضافة إلى سيطرتها على مدينة معرة النعمان جنوبي إدلب، مما يعني أن محافظة إدلب بأكملها باتت الآن تحت سيطرة المعارضة.

وتعكس تصريحات الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة السورية، أجواء تصاعد الخلاف فيما بينها على خلفية التطورات الميدانية التي تشهدها إدلب، والمرشحة لمزيد من التصعيد خلال الفترة القادمة، فبينما تبنت أنقرة خطاباً أقل حدة تجاه عملية "ردع العدوان"، وحملت في آن معاً النظام مسئولية توترات الأوضاع في إدلب، أكد وزير الخارجية موسكو وطهران في 30 تشرين الثاني 2024 دعمهما للرئيس السوري بشار الأسد، وكشفا عن توفير القدرات اللازمة لمواجهة التنظيمات الإرهابية في إدلب.

عوامل مفسرة

ثمة العديد من لدوافع والاعتبارات المفسرة لهجوم المعارضة السورية على القوات الحكومية السورية في التوقيت الحالي، ويمكن بيانها كالتالي :

جمود التطبيع بين أنقرة ودمشق: في 16 تشرين الثاني الماضي قال وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إن موسكو لا تضغط على دمشق في ملف تطبيع العلاقات بين بلدينا، وهي تقف على الحياد نوعاً ما. كما فشلت جهود ترتيب لقاء بين أردوغان وبشار الأسد على هامش القمة العربية الإسلامية في الرياض في 11 تشرين الثاني الماضي. وعلى ضوء ذلك، فإن سئم تركيا من تردد دمشق في عملية التطبيع، وإصرار موسكو على توصيف الوجود التركي في سوريا بـ "الاحتلال"، قد يكون أحد محفزات انطلاق عملية "ردع العدوان" التي تنفذها الفصائل الموالية لتركيا وهيئة تحرير الشام.

توظيف الأزمات: لا تنفصل عملية "ردع العدوان" وفقاً للعديد من التقديرات عن الرغبة في توظيف التوترات الإقليمية الحالية، وبخاصة تصاعد الضغوط الغربية على طهران، والمرشحة للمزيد بعد فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بالانتخابات الأمريكية، وإعلانه العودة إلى ممارسة سياسة "الضغوط القصوى" ضد البرنامج النووي الإيراني بالإضافة إلى محاصرة النشاط الإقليمي لتركيا. كما تعرض حزب الله لضربات غير مسبوقة على خلفية المعارك في إسرائيل، وهو ما دفعه إلى سحب جانب معتبر من عناصره من سوريا إلى جبهات القتال في جنوب لبنان. وعلى ضوء ذلك، فإن اختيار توجه الفصائل لتنفيذ عملية "ردع العدوان" في التوقيت الحالي، يرتبط بالسعي لاستثمار هذه التوترات والأزمات التي يعانيها حلفاء النظام، وبخاصة إيران والميليشيات الموالية لها، وهو ما يعني بالتبعية تصاعد الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد، وإرباك قدراته العسكرية.

تحقيق انتصار داخلي: يرتبط توجه الفصائل السورية، وهيئة تحرير الشام لعسكرة الأزمة في التوقيت الحالي بالرغبة في التحايل على الأزمات المحلية في مناطق نفوذهم، فعلى سبيل المثال تعرضت هيئة تحرير الشام في الأشهر الماضية إلى عدة أزمات مركبة، كشف عنها الانقسامات الكبيرة في قواعدها وتباين الخلافات بين قيادتها فضلاً عن الاحتجاجات المجتمعية التي تشهدها مناطق نفوذ الهيئة منذ فبراير 2024، وتشارك فيها قطاعات شعبية واسعة في إدلب وأريافها، وتستهدف إسقاط الجولاني. كما تعاني الفصائل الموالية لتركيا من تراجع مؤشرات الاقتصاد في مناطق نفوذها، وهو ما أثر على تلبية الاحتياجات السكنية. ولذلك، فإن المعارضة ربما أرادت عبر هذا الهجوم تحقيق انتصار داخلي في مناطقها المحلية يضمن تلميع صورتها الذهنية، ويؤكد قدرتها على ردع الخصوم.

استهداف المعارضة: تشير تصريحات المعارضة السورية إلى أن عملية ردع العدوان جاءت في إطار الرد على الاستهداف المكثف للقوات السورية والطيران السوري طوال الفترة الماضية لقواعد المعارضة في إدلب، والتي أدت إلى إحداث خسائر في صفوف المدنيين فضلاً عن تأثيراتها على القدرات العسكرية للفصائل. وعلى ضوء ذلك، فإن الفصائل العسكرية المشاركة في العملية تستهدف ملاحقة الميليشيات الإيرانية الموالية للنظام وإبعادها عن المناطق التي يمكنها منها استهداف المدنيين، خاصة أنها وقوات النظام ما تزال تشكل خطراً على مصالح الفصائل ونفوذها المحلي.

عدم الاستجابة للمقاربة التركية: تشير بعض التحليلات إلى أن عملية "ردع العدوان" تأتي في إطار ممانعة القوى المنخرطة في المشهد السوري للمقاربة التركية، وبخاصة ما يتعلق بتحييد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" التي تصنفها أنقرة إرهابية، ومماثلة النظام في توفير أجواء مواتية لعودة اللاجئين السوريين. ويبدو أن الهجوم الإرهابي الذي استهدف شركة "توساش" للصناعات الدفاعية التركية في 23 أكتوبر 2024، دفع تركيا من وراء ستار للعمل على تقوية الفصائل الموالية لها، وتعزيز جاهزيتها العسكرية، وهو ما ظهر في إرسال أرتال عسكرية ضخمة وقوافل شاحنات محملة بمنظومات راجمات صواريخ خلال الأيام الماضية. ويشار إلى أن وزير الخارجية التركي، كان قد كشف في 19 تشرين الثاني 2024 في تصريحات له عن أن بلاده ستبدأ عملية عسكرية جديدة في شمال شرق سوريا إذا لم يتم إخلاء المنطقة ممن وصفهم بالإرهابيين. وتابع "إن الولايات المتحدة وروسيا لم تنفذا ما نصت عليه الاتفاقات التي أوقفت عملية تركية ضد وحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرقي سوريا في أكتوبر الماضي."

استباق التغيرات المحتملة: مع فوز ترامب، واحتمال سحبه للقوات الأمريكية من سوريا، فإن المعارضة السورية، ربما تسعى لاستباق هذه الخطوة من خلال توسيع حضورها العسكري في الشمال السوري، بما فيها المناطق الآمنة، وتثبيت وضع جديد، تحسباً لأي تغيرات مقبلة. وفي المقابل، فإن الرئيس الأسد، ربما يريد إيصال رسالة لإدارة ترامب، بقدرة قواته على حماية البلاد، وتطهير سوريا من التنظيمات الإرهابية التي يرفضها ترامب، وهو ما يعني فتح أفاق أوسع لإعادة العلاقة بين واشنطن ودمشق.

مواقف الأطراف المنخرطة

تعكس إدارة الموقف فتجاه المواجهات الحالية في حلب بين المعارضة السورية وقوات النظام الحكومية، في إطار التحركات الدبلوماسية والميدانية، تبايناً ملحوظاً في سياسات الأطراف المنخرطة في الأزمة السورية، وبخاصة موسكو وطهران من جهة وتركيا من جهة أخرى. إذ تبدي موسكو وطهران موقفاً مناهضاً لفصائل المعارضة، حيث قامت الأولى منذ 29 نوفمبر الماضي بكثيف غاراتها الجوية على معقل المعارضة في إدلب، ما يعكس تحول موسكو من مراقبة الوضع الميداني في أول يومين من المواجهات إلى التدخل المباشر عسكرياً وسياسياً لدعم النظام. كما وصف الناطق الرئاسي الروسي، دميتري بيسكوف، الوضع في حلب بأنه «تعدٍ على سيادة سوريا»، وأكد أن بلاده "تدعم استعادة النظام في المنطقة". ومن جهتها أعلنت إيران عن دعمها للنظام السوري، حيث أكد قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، إن من وصفهم بـ "الخاصين" في حربي غزة ولبنان وراء الهجمات في سوريا، كما أبلغ الوزير الإيراني عباس عراقجي، نظيره الروسي سيرغي لافروف، في مكالمة هاتفية في 30 تشرين الثاني 2024، أن هجمات المعارضة جزء من خطة إسرائيلية - أمريكية، لزعزعة استقرار المنطقة.

وتتصاعد المخاوف الإيرانية من تطورات الأوضاع في حلب، خاصة بعد الإعلان عن سيطرة عناصر من فصائل المعارضة في 30 تشرين الثاني الماضي على الفصيلة الإيرانية في حلب بشمال سوريا، وربما هذا ما يفسر زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي لسوريا في 1 كانون الأول الجاري، ولقائه مع القيادة السورية في دمشق.

في المقابل حرصت تركيا على تغليب أسلوب المناورة في التعامل مع ملف إدلب، حيث أبدت حرصها على التمسك بمخرجات آستانا وسوتشي، وضرورة صمت البنادق في حلب وإدلب، وهو ما ظهر من البيان التركي الصادر في 29 تشرين الثاني الماضي، والاتصالات التي أجراها وزير الخارجية التركي مع نظرائه في إيران وروسيا. لكن المواقف التركية على الأرض تشير إلى دعم تركي غير معلن لتحركات المعارضة السورية. ووفقاً لتقارير عديدة، فإن المقاربة التي تتبناها تركيا تقوم على انتزاع جملة من المصالح والمكاسب، من بينها دفع ملف التطبيع مع دمشق بالإضافة إلى التأثير المرجح لعملية "ردع العدوان" على تغيير معادلة الاشتباك في سوريا، من خلال إحداث تآكل في نفوذ إيران والميليشيات الموالية، وبخاصة حزب الله الذي تعرض لخسائر كبيرة على خلفية الاشتباكات الأخيرة مع إسرائيل في جنوب لبنان. كما أن المواجهات الحالية قد توفر بيئة خصبة لتركيا لتحييد الضغوط الروسية عليها في الملف السوري بالإضافة إلى تعزيز قدرة تركيا على محاصرة نفوذ قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في مناطق شرق الفرات. وتعكس المعطيات الميدانية الحالية حالة رضا لدى تركيا، خصوصاً بعد تقدم المعارضة الموالية لها في مناطق خفض التصعيد، وسيطرتها على جانب واسع من حلب، وهو ما يعنى إضعاف النظام السوري وحلفائه، ودفعهم للتماهي مع المقاربة التركية بشأن سوريا.

مستقبل المواجهات

في سياق التطورات الميدانية المتسارعة والمتلاحقة بين المعارضة والنظام السوري وحلفائه، يمكن طرح عدد من السيناريوهات المحتملة، وذلك على النحو التالي:

استمرار التصعيد: رغم انخراط روسيا وإيران في دعم الجيش السوري، وتكثيف روسيا الغارات الجوية على مواقع المعارضة في إدلب بالإضافة إلى توجيه اتهامات مستترة لتركيا بدعم الإرهاب في محاولة لتحديد تأثيراتها على مسار المواجهات، بالنظر إلى دعمها للفصائل الموالية لها في شمال سوريا إلا أن فرص مواصلة المواجهات تبقى هي الأرجح لعدة اعتبارات: أولها: سيطرة المعارضة السورية على مطار حلب بجانب قطاع واسع من قرى حلب الشمالية، ومنها مدينة سراقب الاستراتيجية بالإضافة إلى انسحاب الجيش السوري من بعض مناطق نفوذه في إدلب. وثانيها: إعلان الفصائل السورية الموالية لتركيا في 30 تشرين الثاني الماضي إطلاق عملية عسكرية جديد تحت اسم "فجر الحرية" في ريف حلب الشرقي، وتستهدف تحرير المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام السوري وميليشيات قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، وبخاصة في مناطق تل رفعت ومنبج. وثالثها: إرسال تركيا مزيد من التعزيزات العسكرية خلال الأيام الماضية إلى مناطق تمركز الفصائل التابعة لها، ونقاط المراقبة التي يُشرف عليها الجيش التركي في شمال شرق سوريا. ورابعها: يرتبط بتكثيف روسيا لطلعاتها الجوية خلال اليومين الماضيين على نقاط تمركز المعارضة بالإضافة إلى إعلان إيران العمل على مواصلة دعم دمشق عسكرياً لمنع سيطرة التنظيمات المسلحة على حلب. ورابعها: يرتبط بالدعم التركي المستمر لعملية "ردع العدوان"، باعتبار ذلك يمثل فرصة لتحقيق المصالح التركية على الساحة السورية.

احتواء التوتر: قد تعيد المعارضة السورية النظر في آليات التعامل العسكري مع تطورات الأزمة الحالية تحت ضغوط أنقرة، ويعزز هذا السيناريو مؤشرات عدة، أولها: بدء إجراء اتصالات بين روسيا وتركيا وإيران منذ 30 تشرين الثاني 2024 والاتفاق على ضرورة حسم المواجهات، ونزع فتيل التوتر المتبادل. وثانيها: تراجع القدرات الدفاعية للنظام السوري، وهو ما دفعه للانسحاب من بعض مناطق تمركزه في إدلب وحلب خلال الأيام الماضية، واعترافه بخسائر معتبرة. وثالثها: انشغال موسكو بتداعيات الأزمة الأوكرانية، والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في التوقيت الحالي بعد سماح القوى الغربية لأوكرانيا باستهداف موسكو بصواريخ طويلة المدى. ورابعها: إن إيران وحزب الله والفصائل الموالية لإيران في الداخل السوري تعرضت لانتكاسة غير مسبوقة على خلفية المواجهات مع إسرائيل سواء في جنوب لبنان، أو على خلفية الاستهداف الإسرائيلية المتقطع لمراكز التسليح والإمداد التابعة لإيران والجماعات الموالية لها في سوريا. ووراء ما سبق، فإن ثمة مخاوف مشتركة لدى أطراف المواجهة الحالية في حلب من عودة "داعش" إلى الواجهة من خلال استثمار الأحداث الراهنة، وإعادة التموضع في إدلب وصحراء البادية، وهو ما يعني زيادة الضغوط على هيئة تحرير الشام والنظام في آن واحد.

صفقة جديدة: ربما يسعى طرفي المواجهة بالتوازي مع الأطراف الداعمة لكل منهما، وبخاصة تركيا وروسيا وإيران في المدى المتوسط، إلى التفاهم على إعادة صياغة مناطق النفوذ في إدلب وحلب من خلال التوسع في إنشاء المناطق الآمنة أو تعزيز الضغوط للسماح لأنقرة بمواصلة عملياتها العسكرية

ضد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" شرق الفرات من دون ممانعة روسية أو سورية. كما يتوقع أن تسفر هذه المواجهات إلى تسريع وتيرة صفقة التطبيع بين أنقرة ودمشق، لا سيما وأن المواجهات الحالية مع الفصائل الموالية لتركيا أظهرت الانكشاف الاستراتيجي لقدرات الدولة السورية، وعجز حلفائه عن تقديم دعم سريع ومؤثر في مواجهة خصومه المحليين الموالين لتركيا. ومع تصاعد الضغوط الغربية الإسرائيلية المشتركة على إيران في التوقيت الحالي، وانشغال حزب الله بترتيب أوضاعه الداخلية، بعد قرار وقف إطلاق النار مع إسرائيل، احتمال تحول المقاربة الروسية تجاه المصالح التركية في سوريا، فإن تمرير خيار التطبيع بين أنقرة ودمشق قد يكون أحد أبرز مخرجات المواجهات الدائرة خلال المرحلة المقبلة.

ختاماً، يمكن القول أن عملية ردع العدوان برغم نجاحاتها حتى الآن في فرض قواعد اشتباك جديدة على الساحة السورية في سياق التحركات العسكرية لكل الأطراف بالإضافة على احتمال تأثير هذه المواجهات على التفاهات التي توصلت إليها روسيا وتركيا وإيران في العام 2019 بشأن تحديد مناطق خفض التصعيد إلا أن اتجاهات مختلفة، ترجح أن تتجه الأطراف المنخرطة في سوريا إلى ضبط إيقاع التوترات، سواء من خلال إعادة صياغة مناطق النفوذ أو دعم التطبيع التركي السوري خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً أن إطالة أمد المواجهات في رؤية روسيا وإيران قد تحمل ارتدادات عكسية على مصالحهم، وكذلك تخشى تركيا من أن يؤدي تمدد المواجهات إلى موجات نزوح جديدة من اللاجئين على الحدود التركية.